الأمم المتحدة

A/HRC/51/54

الجمعية العامة

Distr.: General
18 August 2022
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والخمسون

12 أيلول/سبتمبر – 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البند 9 من جدول الأعمال

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب:
متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

الأطفال المنحدرون من أصل أفريقي

تقرير فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي* **

موجز

تتضمن هذه الوثيقة تقرير فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي عن دورتيه التاسعة والعشرين والثلاثين، وقد أعد عملاً بقرارات مجلس حقوق الإنسان 14/9 و28/18 و25/27 و23/36 و24/45.

وقد أجرى الفريق العامل مناقشات خاصة خلال دورته التاسعة والعشرين المعقودة في الفترة من 15 إلى 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 في جنيف. وركز الفريق العامل، في دورته الثلاثين، المعقودة في نيويورك في الفترة من 23 إلى 27 أيار/مايو 2022، على الموضوع المعنون "الأطفال المنحدرون من أصل أفريقي".

وخلص الفريق العامل إلى أن التمييز العنصري لا يزال يضر بالأطفال المنحدرين من أصل أفريقي. وناقش التمييز العنصري وعدم المساواة اللذين يواجههما الأطفال المنحدرون من أصل أفريقي في جميع مناحي الحياة، بما في ذلك إقامة العدل، وإنفاذ القانون، والتعليم، والصحة، ونظم القوانين المتعلقة بالأسرة، والتنمية، فضلاً عن معالجة تركة الاسترقاق والاستعمار والفصل العنصري. وفي هذا التقرير، يقدم الفريق العامل مجموعة توصيات تدعو الدول إلى الاعتراف بأهمية حقوق الإنسان للأطفال المنحدرين من أصل أفريقي وضمان تعزيزها وحمايتها، بما في ذلك في إطار مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي واحترامها على نحو تام.

* اتُّفق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقدِّمة له.

** يُعمّم مرفق هذا التقرير بالصيغة التي ورد بها، وباللغة التي قُدم بها فقط.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- عقد فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي دورته التاسعة والعشرين في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من 15 إلى 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، ودورته الثلاثين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من 23 إلى 27 أيار/مايو 2022. ويقدَّم هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان وفقاً لقراراته 14/9 و28/18 و25/27 و23/36 و24/45 التي طلب فيها المجلس إلى الفريق العامل أن يقدم تقريراً سنوياً عن جميع الأنشطة المتصلة بولايته. ويركز التقرير أساساً على مداولات الفريق العامل في دورته الثلاثين.

2- وشارك في الدورة الثلاثين ممثلو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن أعضاء حلقة النقاش المدعوين (انظر المرفق). وجرى بث المداولات على شبكة الإنترنت وتسجيلها.

ثانياً- تنظيم أعمال الدورة الثلاثين

ألف- افتتاح الدورة

3- رحب مدير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في نيويورك، في بيانه الافتتاحي، بتنظيم الدورة الأولى للفريق العامل خارج جنيف، وأشار إلى تاريخ النداءات التي أطلقها أمريكيون من أصل أفريقي، في الأمم المتحدة في نيويورك، من أجل حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي، مثل و. إ. ب. دي بوا ومارتن لوثر كينغ جونيور ومالكولم إكس ورالف أبرناثي. وذكر أن الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي يتعرضون منذ سن مبكرة للحقائق القاسية للعنصرية والتمييز العنصري. وأشار إلى أن التمييز العنصري ضد المنحدرين من أصل أفريقي واسع الانتشار، وهو متجذر في الطابع النظمي للعنصرية وعدم الاعتراف بإرث الاسترقاق والاستعمار والفصل العنصري ومعالجته وإنصاف ضحاياه. وعلاوة على ذلك، واجهت المهمة الجماعية المتمثلة في تحقيق العدالة العرقية والمساواة العرقية وحقوق الإنسان تحدياً في خضم بروز حركات تفوق البيض، والفاشية الجديدة، والعنصرية، وكره الأجانب، والأيديولوجيات اليمينية المتطرفة، فضلاً عن الفصل العنصري والنازية. وأعرب عن تضامن المكتب مع الفريق العامل ودعمه الكامل له، مضيفاً أن عمله يكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى.

4- وألقت رئيسة وزراء بربادوس، ميا موتلي، الكلمة الرئيسية. وأشارت إلى أن المنحدرين من أصل أفريقي يعيشون في عالم يعاني كثيراً من العنصرية النظمية، حيث إن العديد من الهياكل والمؤسسات قد ورثت الآثار السائدة لماض لم يحل بعد وماض لإمبراطوريات كبيرة لا تزال تحكم، وتُظهر هذه الآثار. وسلطت الضوء على أهمية التصالح مع التاريخ عن طريق اتخاذ خطوات مدروسة لضمان عدم تكرار لا إنسانية الماضي ومظالمه. وتناولت أيضاً معاناة بربادوس من تركات الماضي والتزامها بتحقيق مستقبل يكفل المساواة للجميع على النحو المنصوص عليه في دستورها. وشجعت الفريق العامل وجميع أصحاب المصلحة المعنيين على مواصلة السعي من أجل تحقيق مستقبل مشرق للأطفال المنحدرين من أصل أفريقي عن طريق شراكة قوية وهدف مشترك.

باء- انتخاب الرئيس

5- انتُخبت كاثرين س. ناماكولا رئيسة للفريق العامل. وانتُخبت باربرا ج. رينولدز نائبة للرئيسة.

6- ورحَّبت الرئيسة المنتهية ولايتها، دومينيك داي، بالسيدة ناماكولا بصفتها الرئيسة الجديدة للفريق العامل، وشكرت الأعضاء الآخرين على إسهاماتهم. وأقرت بإنجازات الفريق العامل، وبضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى حث المزيد من الدول على تنفيذ توصيات الفريق العامل.

7- وشكرت السيدة ناماكولا الأعضاء الآخرين على انتخابها، والرئيسة المنتهية ولايتها على عملها، والمشاركين على دعمهم.

جيم- تنظيم الأعمال

8- أقر الفريق العامل جدول أعماله وبرنامج عمله لدورته الثلاثين[(1)].

ثالثا- أنشطة الفريق العامل (تموز/يوليه 2021- تموز/يوليه 2022)

9- أبلغت الرئيسة المشاركين بأن الفريق العامل قدم تقريره السنوي عن دورته الثامنة والعشرين إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والأربعين[(2)]. كما شارك في جلسات تحاور بناءة مع الدول الأعضاء خلال تلك الدورة للمجلس. كما قدم الفريق العامل تقريره السنوي إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين[(3)] وشارك في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2021 في جلسة تحاور مع اللجنة الثالثة.

10- وعقد الفريق العامل، في دورته التاسعة والعشرين، جلسات مغلقة نظر خلالها في المسائل الداخلية، بما في ذلك الأعمال المقبلة والزيارات القطرية والبلاغات، وأجرى أيضاً مشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم ممثلو الحكومات والمجتمع المدني ومفوضية حقوق الإنسان. واتخذ الفريق العامل عدداً من المقررات خلال الدورة، بما في ذلك مقررات بشأن تقديم تقارير مواضيعية عن مواصلة التعاون مع الآليات المنشأة حديثاً مثل المنتدى الدائم للمنحدرين من أصل أفريقي، وآلية الخبراء الدولية المستقلة للنهوض بالعدالة العرقية والمساواة في إنفاذ القانون. وبالإضافة إلى ذلك، عقد الفريق العامل اجتماعات مع لجنة القضاء على التمييز العنصري لبحث مواصلة التعاون بين الآليتين بشأن المسائل محل الاهتمام المشترك.

11- وزار الفريق العامل البرتغال في الفترة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 6 كانون الأول/ديسمبر 2021. وكانت هذه أول زيارة قطرية منذ فرض القيود على السفر بسبب الجائحة عقب الزيارة التي قام بها إلى بيرو في آذار/مارس 2020. وأصدر الفريق العامل بياناً إعلامياً تضمن استنتاجاته الأولية في ختام زيارته. واختتم الفريق العامل زيارته إلى سويسرا في الفترة من 17 إلى 26 كانون الثاني/يناير 2022، وعقد مؤتمراً صحفياً بعد ذلك. وشكر الرئيس حكومتي البرتغال وسويسرا على تعاونهما مع الفريق العامل وتيسير الزيارتين.

12- وواصل الفريق العامل المشاركة بنشاط في المناسبات والتفاعل مع المجتمع المدني ومساعدة أصحاب المصلحة في تنفيذ برنامج الأنشطة المقررة لتنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وفي عام 2021، اغتنمت رئيسة الفريق العامل وأعضاؤه الفرص السانحة لزيادة الوعي والدعوة إلى تنفيذ أنشطة العقد، بما في ذلك عن طريق الزيارات القطرية. ورحب الفريق العامل بقرار الجمعية العامة 314/75، الذي أنشأت بموجبه المنتدى الدائم للمنحدرين من أصل أفريقي، الذي كان ضمن برنامج الأنشطة المقررة لتنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، في عام 2014. ورحب الفريق العامل أيضاً بالاجتماع الإقليمي للشرق الأوسط بشأن العقد الدولي المقرر عقده في قطر يومي 25 و26 أيلول/سبتمبر.

(1) A/HRC/WG.14/30/1.

(2) A/HRC/48/78.

(3) A/76/302.

13- وتعاون الفريق العامل بفعالية مع الدول الأعضاء من خلال إجراءاته المتعلقة بتقديم البلاغات. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أرسل الفريق العامل 19 بلاغاً بشأن ادعاءات تتعلق بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان إلى إسبانيا، وأيرلندا، والبرازيل، وتونس، وسويسرا، وفرنسا، وليبيا، والمغرب، والولايات المتحدة الأمريكية وأطراف فاعلة أخرى. وأُدرجت البلاغات والردود الواردة في تقارير البلاغات المشتركة المقدمة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة إلى المجلس[4]. كما أصدر الفريق العامل 12 نشرة وبياناً إعلامياً. وحث الدول على ضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها المنحدرون من أصل أفريقي ووضع حد للعنصرية الهيكلية.

14- وقام الفريق العامل بزيارة فنية إلى باريس، استضافتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، في الفترة من 13 إلى 16 كانون الأول/ديسمبر 2021. وعقد اجتماعات مع ممثلي المجتمع المدني، بمن فيهم المنحدرون من أصل أفريقي، ومؤسسة إحياء ذكرى الرق، واللجنة الاستشارية الوطنية لحقوق الإنسان. وكانت الزيارة ضمن الأنشطة التي كلّف بها[5] وركزت على مجالات الإنتاج الثقافي والمعرفي بوصفهما محركين للتنمية الاقتصادية، بما يتسق مع أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من الروايات المستمرة عن الجدارة، أفاد أشخاص في مراحل مختلفة من حياتهم المهنية (بمن فيهم أولئك الذين حققوا نجاحاً مهنياً كبيراً) بأن الوصول إلى مختلف المجالات والحصول على الاعتراف يتطلبان موافقة ودعم المشرفين داخل المؤسسات القائمة، وليس الجودة النوعية للعمل. وبناء على ذلك، استمر تنقيح عملهم على نحو يراعي " النظرة البيضاء"، مما يعقد الجهود الرامية إلى إدخال منظورات ونهج جديدة. وشدد الفريق العامل على أن تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 يتطلب من الدول معالجة التجارب العنصرية للمنحدرين من أصل أفريقي. وأصدر بياناً ونشرة صحفية في نهاية الزيارة[6].

15- وفي إطار الأنشطة الأخرى التي اضطلع بها أعضاء الفريق العامل، شاركت السيدة داي في الأنشطة التالية: (أ) الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان، عقد في نيويورك في 22 أيلول/سبتمبر 2021، بشأن موضوع "جبر الأضرار وتحقيق العدالة العرقية والمساواة للمنحدرين من أصل أفريقي"؛ (ب) الدورة التاسعة عشرة للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان، المعقودة في جنيف في الفترة من 11 إلى 22 تشرين الأول/أكتوبر 2021؛ (ج) جلسة تحاور للمنتدى الاجتماعي التابع لمجلس حقوق الإنسان بشأن موضوع "كوفيد-19 والمجموعات التي ينصب عليها التركيز"، عقدت في جنيف في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2021؛ (د) اجتماعات خبراء مشروع اليونسكو "تكلفة العنصرية" التي عقدت في ريو دي جانيرو، البرازيل، يومي 5 و6 نيسان/أبريل 2022؛ (هـ) الاجتماع السنوي للجنة اليونسكو العلمية الدولية بشأن مشروع "دروب المُستعبَدين"، المعنون "إرث الماضي، بناء المستقبل: سرد قصص المنحدرين من أصل أفريقي"، الذي عقد في هاليفاكس، كندا، في الفترة من 9 إلى 11 حزيران/يونيه 2022؛ (و) ندوة عبر الإنترنت لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالتمييز العنصري وحماية الأقليات بشأن موضوع "المساواة في وصول الجميع إلى العدالة: مكافحة التمييز العنصري وتعزيز حماية الأقليات في نظم العدالة الجنائية"، عقدت عبر الإنترنت في 19 كانون الثاني/يناير 2022؛ (ز) حلقة نقاش بشأن العدالة العرقية في أوروبا في إطار منتدى الحقوق الأساسية الذي عقد في فيينا يومي 11 و12 تشرين الأول/أكتوبر 2021؛

(4) A/HRC/51/3، وA/HRC/50/3، وA/HRC/49/3.

(5) يقوم الفريق العامل، وفقاً لولايته، بالاتصال بالمؤسسات المالية والإنمائية والبرامج التشغيلية والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بغية المساهمة في البرامج الإنمائية الموجهة إلى السكان المنحدرين من أصل أفريقي، فضلاً عن تدابير واستراتيجيات العمل الإيجابي في إطار حقوق الإنسان.

(6) المفوضية السامية لحقوق الإنسان، "الزيارة المتعلقة ببناء قدرات فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي بالشراكة مع اليونسكو"، 17 كانون الأول/ديسمبر 2021.

(ح) مناقشة بشأن موضوع "إنهاء العنصرية: التحديات الراهنة والحلول" في الجلسة الافتتاحية لأسبوع البنك الدولي للقانون والعدالة والتنمية، التي عقدت عبر الإنترنت في الفترة من 8 إلى 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2021؛ (ط) حوار القادة العالميين بشأن المنحدرين من أصل أفريقي الذي نظمه صندوق الأمم المتحدة للسكان في 9 أيلول/سبتمبر 2021؛ (ي) حدث جانبي بشأن موضوع "العدالة المناخية والنساء والفتيات والمواليد المنحدرين من أصل أفريقي" نظمه صندوق الأمم المتحدة للسكان، والتعاونية الوطنية لإنصاف المواليد وجهات أخرى، نُظّم عبر الإنترنت في 23 آذار/مارس 2022 خلال الدورة السادسة والستين للجنة وضع المرأة. وشاركت السيدة داي أيضاً في عدة مشاورات تتعلق بتقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان عن تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي وحمايتهم من الاستخدام المفرط للقوة وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين[7]، وفي ورقة غرفة اجتماعات مرفقة مقدمة عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 1/43، وشاركت في عمل الفريق المرجعي التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان المعني بصحة الأمهات والوفيات النفاسية للنساء المنحدرات من أصل أفريقي[8]. وأدلت السيدة داي بملاحظات رئيسية في العديد من مناسبات المجتمع المدني، بما في ذلك: (أ) حدث جانبي بعنوان "اتخاذ إجراءات حاسمة لإصلاح القوانين التي تجرم الفقر ووضع الشخص"، خلال الدورة الحادية والثلاثين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، التي عقدت في فيينا من 16 إلى 20 أيار/مايو 2022؛ (ب) مؤتمر حقوق الإنسان (RightsCon) الحادي عشر، الذي عقد عبر الإنترنت في الفترة من 6 إلى 10 حزيران/يونيه 2022؛ (ج) احتفال معهد دراميه في نيويورك باليوم العالمي للمرأة الأفريقية في 16 آذار/مارس 2022؛ و(د) مؤتمر المعهد البريطاني للقانون الدولي والمقارن بشأن موضوع "العناية الواجبة بحقوق الإنسان والتفاوتات النظمية"، الذي عقد على الإنترنت يومي 25 و26 تشرين الأول/أكتوبر. وخاطبت السيدة داي والسيدة ناماكولا حدثاً بعنوان تسليط الضوء على روايات السود على الصعيد العالمي: لم شمل الأسرة الأفريقية العالمية"، استضافه الأشخاص الأكثر نفوذاً من أصل أفريقي عبر الإنترنت من 1 إلى 4 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وشاركت السيدة داي في أنشطة أكاديمية في الولايات المتحدة من خلال برنامج الدراسات المتقدمة بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني التابع لكلية الحقوق بالجامعة الأمريكية في واشنطن (حزيران/يونيه 2022)، ودار بيري العالمية في جامعة بنسلفانيا (شباط/فبراير 2022)، والندوة المتعلقة بعنف الشرطة في كلية دارتموث (نيسان/أبريل 2022)، والندوة التي عقدتها كلية الحقوق في تورو بشأن موضوع "العولمة والعدالة التعويضية" في 16 شباط/فبراير 2022. وقدمت السيدة داي، باسم الفريق العامل، تقريراً خطياً إلى جلسة الاستماع التي عقدها كونغرس الولايات المتحدة بشأن قانون يتعلق بإنشاء لجنة لدراسة وتطوير مقترحات الجبر للأمريكيين من أصل أفريقي في الولايات المتحدة، وقدمت مساهمة خطية في البحث الذي أجرته أكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان بشأن موضوع "تأملات في اسم قصر ويلسون". وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021، شاركت السيدة داي والسيدة ناماكولا في ندوة عبر الإنترنت بشأن موضوع "العنصرية وكراهية الأفريقيين"، سبقت مؤتمر أفريقيا والشتات الأفريقي الذي عقده مجلس الكنائس العالمي؛ وفي 12 و13 أيار/مايو 2022، شاركت السيدة داي والسيدة رينولدز في حوار أفريقيا والشتات الأفريقي– الجماعة الكاريبية، الذي تناول مسائل الاعتراف والعدالة والتنمية، وكان موضوعه "تشكيل الحاضر من أجل المستقبل الذي نصبو إليه"، واستضافه صندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة جزر الهند الغربية.

(7) A/HRC/47/53.

(8) www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Racism/A_HRC_47_CRP_1.pdf.

16- وقدم الفريق العامل، بالتعاون مع المركز الدولي لحقوق الإنسان في جامعة روتجرز في الولايات المتحدة، مذكرة ودية إلى محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بشأن حقوق التصويت للسجناء. وفي 30 أيار/مايو 2022، التقت السيدة ناماكولا والسيدة رينولدز بمقررة منظمة الدول الأمريكية المعنية بحقوق الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي ومناهضة التمييز العنصري، مارغريت ماي ماكولاي. واجتمعتا أيضاً بلجنة التعويضات التابعة للجماعة الكاريبية لمناقشة التعاون التقني في المنطقة. وفي 29 نيسان/أبريل 2022، قدمت السيدة رينولدز عرضاً في جامعة نيو أورليانز بشأن العدالة العرقية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، شاركت في ندوة عبر الإنترنت نظمها مجلس الكنائس العالمي كان موضوعها "إلغاء الديون مناهضةً للعنصرية تزامناً مع احتجاجات أرواح السود غالية". وفي 27 حزيران/يونيه 2022، شاركت السيدة ناماكولا في حدث على هامش الدورة الخمسين لمجلس حقوق الإنسان للاحتفال باليوم العالمي لمكافحة تعاطي المخدرات، وفي 26 تموز/يوليه 2022، شاركت في حدث للاحتفال باليوم الدولي للمرأة الأمريكية اللاتينية والكاريبية من أصل أفريقي وفي الشتات. وشارك أعضاء الفريق العامل أيضاً في حدث جانبي في مؤتمر القمة الـ 20 للمجتمع المدني وفي اجتماع مع حركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة خلال دورتها الصيفية، ضمن أنشطة أخرى. كما قدم خبراء الفريق العامل تحليلاً وتقريراً عن حالة في سويسرا ذات أهمية خاصة بالنسبة للعديد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وعلى مدار العام، أجرى أعضاء الفريق العامل مقابلات فردية مع وسائط الإعلام.

رابعاً- موجز المداولات

تحليل مواضيعي: الأطفال المنحدرون من أصل أفريقي

17- كرّس الفريق العامل دورته الثلاثين لدراسة حقوق الإنسان في سياق التمييز العنصري وعدم المساواة اللذين يواجههما الأطفال المنحدرون من أصل أفريقي في جميع مناحي الحياة، بما في ذلك إقامة العدل، وإنفاذ القانون، والتعليم، والصحة، ونظم القوانين المتعلقة بالأسرة، والتنمية، فضلاً عن معالجة إرث الاسترقاق والاستعمار والفصل العنصري.

18- وكان موضوع حلقة النقاش المواضيعية الأولى للدورة "حماية صحة ورفاه الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي". وأبرزت رئيسة الفريق العامل، في ملاحظاتها الاستهلالية، أن المناقشات بشأن الصحة تأتي في المقام الأول من الناحية الاستراتيجية، لأن صحة الأطفال هي كل شيء. فهي أحد المكونات الثلاثة لمؤشر التنمية البشرية وتقوم عليها جميع الحقوق الأخرى. وترأس حلقة النقاش عضو الفريق العامل، سوشيل راج. وأشار إلى أن ملاحظات الفريق العامل في الممارسة العملية تشير إلى عدم الوفاء بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالحق في البقاء والنماء والحق في التمتع بأعلى معايير الصحة التي يمكن بلوغها المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل. وأدت الأشكال المتعددة والمتقاطعة للعنصرية الهيكلية إلى حدوث تفاوتات في الصحة والرفاه[9]. وأشارت ميريام إكيودوكو، وهي عضو آخر في الفريق العامل، إلى أن التفاوتات العرقية التي يواجهها الأطفال المنحدرون من أصل أفريقي واضحة في معدلات الوفيات، وعدم كفاية الخدمات الصحية، والافتقار إلى التغذية السليمة، وخطر الاتجار، وعدم ملاءمة التعليم.

(9) انظر تقرير الفريق العامل المعني بكوفيد-19 والعنصرية النظمية والاحتجاجات العالمية (A/HRC/45/44).

19- وقدمت رئيسة فرع الشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان في صندوق الأمم المتحدة للسكان تحليلاً للحالة الصحية ورفاه الأطفال والمراهقين المنحدرين من أصل أفريقي، ودرست التقاطعات بين الجوانب الجنسانية وغيرها من المؤشرات الديمغرافية، وأشارت تحديداً إلى التحدي الذي يشكله الافتقار إلى البيانات المصنفة حسب العرق والأصل الإثني في العديد من الدول. وتحدثت عن أمريكا اللاتينية، حيث وجدت أن معدلات حمل المراهقات أعلى بالنسبة للفتيات المنحدرات من أصل أفريقي، وكذلك ارتفاع معدلات وفيات الأمهات، والعنف الجنساني والجنسي، والاتجار، والترهيب، والتعذيب، التي تنتهي في كثير من الحالات بقتل الإناث. وسلطت الضوء على الحاجة الملحة إلى أن تسعى الحكومات إلى تجميع بيانات مفصلة تبين مدى تعقيد التحديات وحجمها، وأن توجه تصميم سياسات تحويلية وشاملة محددة الهدف، مع مواصلة الدعوة إلى إلغاء القوانين التمييزية، ولا سيما القوانين التي تقيد الاستقلال الجسدي، وتشجع الممارسات الضارة، وتحد من فرص الوصول إلى الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

20- وقدمت جويا كريار-بيري من التعاونية الوطنية لإنصاف المواليد (الولايات المتحدة) عرضاً تناول مختلف أبعاد الإنصاف، مشيرة إلى أهميته بالنسبة للبقاء والتطور عبر الأجيال بالنسبة للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. وتناولت العنصرية بوصفها سبباً جذرياً لاعتلال الأمهات ووفياتهن، وأشارت إلى أثر العنصرية على الصحة الإنجابية وبقاء صغار الأطفال على قيد الحياة. وتناولت الدكتورة كريار-بيري بالتفصيل أهمية المساواة في تقييم حقوق الإنسان والتنمية، ولا سيما في الولايات المتحدة، لضمان الاعتراف بحق السكان المنحدرين من أصل أفريقي في جميع حقوق الإنسان. وربطت بين العدالة الإنجابية وإنصاف المواليد والدعوات إلى جبر الضرر والمساءلة من أجل إصلاح الضرر الذي حدث في الماضي ولا يزال مستمراً. وشددت على أهمية اعتماد إطار للعدالة الإنجابية، يركز على التجارب التي عاشها الأشخاص والاستثمار في العدالة العرقية باعتبارها مسألة تتعلق بالصحة العامة.

21- وتحدث سام أغبو، كبير المستشارين الصحيين في وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، عن محو الأمية الصحية والتغذوية وحدد أوجه التفاوت في المدخلات والنواتج والنتائج بالنسبة للأطفال المنحدرين من أصل أفريقي. وحدد تغير المناخ، والتدهور الإيكولوجي، والنزاعات، وعدم الاستقرار السياسي، وانتشار أوجه عدم المساواة، والممارسات التجارية الافتراسية، بوصفها تهديدات لصحة الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي ورفاههم. وقال إن هذه التهديدات كثيراً ما تتفاقم بسبب العبء الثلاثي للأمراض غير السارية، ونقص التغذية والسمنة، والأمراض السارية. وأشار الدكتور أغبو أيضاً إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية لمعالجة حقوق الإنسان الأساسية على النحو المبين في اتفاقية حقوق الطفل. ودعا إلى زيادة الجهود ومواصلة الدعوة.

22- وركز روبرت ت. كارتر، أستاذ علم النفس والتربية في جامعة كولومبيا ومؤلف كتاب *"مواجهة العنصرية: دمج أبحاث الصحة العقلية في الاستراتيجيات والإصلاحات القانونية وقياس آثار العنصرية: مبادئ توجيهية لتقييم وعلاج إصابات الإجهاد الناجم عن صدمة عصبية لأسباب عرقية"*، في العرض الذي قدمه على الإجهاد العصبي لأسباب عرقية، والذي يستخدم لتعزيز الإجراءات القانونية التي تنطوي على أعمال التمييز العنصري. وأشار إلى أن ضحايا العنصرية لا يجدون اعترافاً ينكر في قوانين وسياسات عدم التمييز ومكافحة العنصرية وسبل الانتصاف القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقييمات الصحة العقلية الحالية والفئات التشخيصية لا تتضمن الحوادث العرقية كمصدر للأذى العاطفي والنفسي. بيد أن ممارسات العنصرية هي اعتداءات خارجية يمكن أن تضعف الضحية وظيفياً (أي تسبب الضرر). وأشار إلى أن الإجهاد الناجم عن صدمة عصبية لأسباب عرقية يحدث لدى التعرض لاعتداء عنصري يتسبب في ألم عاطفي، ويكون خارج عن سيطرة الشخص وغير متوقع، وعندما تفشل جهود التكيف. ويمكّن الإجهاد الناجم عن صدمة عصبية لأسباب عرقية من فهم التجارب القائمة على العرق مثل الإجهاد والصدمة،

وهو أمر ضروري يمكن وفقاً للقانون والسياسة من عكس حقائق الأضرار التي يتعرض لها الأشخاص بسبب العرق. والإجراءات القانونية الراسخة القائمة على الضرر والجبر (بما في ذلك قانون المسؤولية التقصيرية) غير مستغلة بالقدر الكافي في الوقت الراهن.

23- وخلال المناقشة، لاحظت الدكتورة كرير-بيري أن الأشخاص المتأثرين بالعنصرية لديهم خبرة في التصدي لها، ولاحظ التفاوتات العرقية الواضحة في الأدوار القيادية، مما يؤدي إلى استدامة العنصرية النظمية. وأشارت إلى دور الحكومات وهيئات الأمم المتحدة في مساءلة الشركات. وشدد رئيس فرع الشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان في صندوق الأمم المتحدة للسكان على أهمية الحوار لدفع هذه المسائل إلى الأمام واستكشاف الحالات التي تعود بالنفع على الجميع. وأشارت الدكتورة كارتر إلى أن من الضروري للمنظمات والمؤسسات أن تضع سياسات تتعلق بمسألة العرق، بدلاً من سياسات عامة لمناهضة التمييز. وأشار جاستن هانسفورد، عضو المنتدى الدائم للمنحدرين من أصل أفريقي، إلى الجهود المجتمعية والجماعية.

24- ولدى تقديم حلقة النقاش الثانية بشأن موضوع "حتمية تعدد المعارف لفائدة الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي من أجل البقاء والازدهار"، ذكرت رئيسة الفريق العامل أن الغرض من حلقة النقاش النظر في واقع التعليم بوصفه حقاً تمكينياً للأطفال المنحدرين من أصل أفريقي. وترأست حلقة النقاش نائبة رئيسة الفريق العامل وقدمت عرضاً يستند إلى اعتراف الفريق بالتعليم بوصفه أداة للتمييز النظمي ووسيلة محتملة للتغيير تتطلب إعادة النظر فيها وضبطها بصورة متكررة. وتناولت بالتفصيل أهمية اللغة، والتعددية اللغوية، ومحو الأمية للأطفال المنحدرين من أصل أفريقي، مشددة على أهمية تعدد المعارف.

25- وقدم كريم رايت، رئيس مؤسسة "Redi4Change"، الولايات المتحدة، لمحة عامة عن أوضاع المنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك التجربة الاستعمارية والرق، اللذين يؤثران في الحياة الحالية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. وتحدث عن الهجرة، من "جيل ويندراش" إلى الهجرات الأحدث من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى أوروبا. وأشار إلى أنه على الرغم من التركيز على اللغات الأصلية، فإن اللغات المكتسبة يمكن أن توفر مزايا أكبر، وأن الأطفال في أفريقيا عادة ما يتحدثون بعدة لغات. وتبذل جهود في أفريقيا لزيادة التركيز على محو الأمية الوظيفية. وأضاف أن السكان المنحدرين من أصل أفريقي بحاجة إلى أن يكونوا أكثر انتقاداً وانتقائية فيما يتعلق بالمعارف التي اكتسبوها من ثقافات أخرى، واستخدام هذه المعارف لتحسين المعارف والثقافة على الصعيد المحلي. وهذا نهج جديد يثبت اشتراك الأطفال والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في ميراث المعرفة العالمية.

26- وقدمت دانييل إيسلر، وهي طالبة دكتوراه من سويسرا، سرداً لكيفية تعرض الطلاب المنحدرين من أصل أفريقي في الشتات للقوالب النمطية العنصرية والتمييز العنصري والعنصرية طوال فترة تعليمهم. وتناولت تدني تمثيل السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الكتب، والافتقار إلى المواد المتعلقة بالرق والاستعمار وتاريخ أفريقيا قبل فترة الرق والاستعمار. وقالت إن تصنيف الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي على أنهم "آخرون" تجربة حاسمة بالنسبة للأطفال من أصل أفريقي الذين يترعرعون في سويسرا. وقالت إن تعدد المعارف وزيادة فرص الوصول بالنسبة للسكان المنحدرين من أصل أفريقي ومساهماتهم أمر مهم لهوية هؤلاء الأطفال وصورتهم للذات واحترامها.

27- وقدمت شارو مينا روخاس، المنسقة الوطنية للدعوة والتوعية في "عملية مجتمعات السود" وعضوة شبكة التضامن الكولومبية الأفريقية، عرضاً بعنوان "الحق في تعليم يركز على السمات الأفريقية في كولومبيا من أجل البقاء والازدهار". وأشارت السيدة روخاس إلى التمييز بين البقاء على قيد الحياة والازدهار. وفي كولومبيا، تفتقر المدارس الحكومية إلى العديد من الموارد، مما يؤثر على نوعية المعلمين والمناهج الدراسية وطرق ومنهجية التدريس، فضلاً عن السياسة التعليمية بصورة عامة. وقد خلق ذلك تحدياً خطيراً في بلد متنوع ثقافياً وعرقياً. وقالت إن الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي يعانون من العنصرية الهيكلية والعنف في كولومبيا.

وينبغي للدولة أن تعترف بجملة أمور تشمل مسؤوليتها تجاه الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، وأن تنظم حملات هادفة للتصدي للعنصرية ضدهم في كولومبيا، والتوعية بالممارسات المنصفة والالتزام بها. ودعت الدولة إلى إبداء إرادة سياسية حقيقية تجعل قوانين وبرامج وسياسات التعليم الإثني القائمة فعالة، وضمان أن تمثل النصوص والمواد العلمية السياق الثقافي والاجتماعي والتاريخي للأطفال المنحدرين من أصل أفريقي في كولومبيا وتقدره.

28- وخلال المناقشات، ناقش المشاركون في حلقة النقاش أهمية إدماج المعارف الأصلية والتقليدية. وركز غاي ماكدوغال، وهو عضو في لجنة القضاء على التمييز العنصري، مع تسليط الضوء على المادة 7 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، على التعليم الرسمي وغير الرسمي كوسيلة لتكريس مناهضة العنصرية على نطاق واسع. وتحدث ممثلو المجتمع المدني عن التفاوتات في تمويل المدارس، وأوصوا بوضع تدابير لمكافحة العنصرية ضد الأطفال، وأشاروا إلى انتشار المناهج الدراسية التي عفا عليها الزمن، ودعوا إلى وضع منهج دراسي لما بعد حقبة الاستعمار يجري استعراضه وتحديثه بانتظام. وأشار السيد رايت إلى أهمية تعليم الأطفال كيفية التعلم في المراحل التعليمية المبكرة.

29- وترأست السيدة داي حلقة النقاش الثالثة التي كان موضوعها "التهديدات الوجودية للأسرة السوداء: التفسيرات العنصرية لمصالح الطفل الفضلى". وذكرت رئيسة الفريق العامل أن الموضوع مستوحى من التجارب التي تشاطرها السكان المنحدرون من أصل أفريقي مع الفريق العامل على مدى عدة سنوات. وقدمت السيدة داي تحليلاً للكيفية التي توفر بها الصكوك الدولية، بما فيها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الطفل، وإعلان وبرنامج عمل ديربان، توجيهات واضحة فيما يتعلق بالتمييز العنصري الذي يواجه الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي. وأوضحت أن الفريق العامل انخرط في دعوى بارزة في هولندا، عن طريق إجراء مفاوضات مباشرة وتقديم مذكرة صديق إلى المحكمة فيما يتعلق بإبعاد أطفال لاجئين من أوغندا قسراً عن والديهم في هولندا على أساس ادعاءات بتعرضهم للعقاب البدني في الماضي. ولم يتمكن الوالدان ولا الأشقاء من القيام بزيارات تحت المراقبة أو دون مراقبة للأطفال، ولم تبذل جهود واضحة على مدى أربع سنوات من أجل لم شمل الأطفال. وناقشت أيضاً جريمة قتل وانتحار معروفة في الولايات المتحدة قُتل فيها ستة أطفال على يد والديهم بالتبني، عقب إبعادهم عن أسرهم بسبب ادعاءات بإهمالهم. ولاحظت أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي لم تصدق على اتفاقية حقوق الطفل.

30- وأشارت دوروثي إي روبرتس، مؤلفة كتاب *"أسر ممزقة: كيفية تدمير نظام رعاية الطفل للأسر السوداء - وكيف يؤدي إلغاء هذا النظام إلى إيجاد عالم أكثر أماناً"*، وأستاذة القانون وعلم الاجتماع في جامعة بنسلفانيا، إلى أن نظام مراقبة الشرطة للأسر في الولايات المتحدة يتسبب في وصم الأسر السوداء والسيطرة عليها، ويسئ استخدام سلطته عن طريق توجيه الاتهامات وإجراء التحقيقات بذريعة حماية الأطفال، ورأت أنه حتى مصطلح "رفاه الطفل" يستغل وظيفة النظام من أجل مراقبة الأسر المنحدرة من أصل أفريقي، ويلحق ضرراً بالأطفال السود ومقدمي الرعاية الأسرية، وغالباً ما يكون ذلك على حساب أهداف النظام المعلنة المتمثلة في الرصد والسلامة وتعزيز الأسر. وسلطت الضوء على الأهمية العامة للسياق التاريخي، مشيرة إلى أن الأيديولوجيات المؤسسة للعنصرية ضد السود وتفوق البيض، والتقليل من شأن الروابط الأسرية للسود قد استخدمت لهيكلة النظم القانونية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم. وقد تُعزي الرقابة القوية المفروضة على الأسر السوداء إلى السلطة القانونية التي كان يتمتع بها المُستعبِدون على الأسر المُستعبَدة، بما في ذلك السيطرة المطلقة على العلاقات بين الآباء والأطفال وتمزيق الأسر الذي كان يحدث بشكل روتيني عن طريق مزادات علنية عندما يجد المُستعبِدون أن من المناسب اقتصادياً بيع أو شراء الأشخاص المُستعبَدين، مما يؤدي غالباً إلى تشتيت شمل الأسرة.

31- وقالت إن زيادة أعداد الأطفال الذين تكفلهم أسر بديلة في الولايات المتحدة والتمويل الكبير من قِبل الحكومة سببه فصل الأطفال السود بصورة منهجية وقسرية عن أسرهم. والأطفال السود وأطفال السكان الأصليون هم الأكثر تعرضاً للتحقيقات والإيداع لدى أسر بديلة، والإبعاد القسري عن الأسرة. وتحديد الأطفال على أنهم "معرضون للخطر" بسبب سوء المعاملة أو الإهمال يسمح بالتدخل في جميع مناحي الحياة الأسرية، على نحو يتجاوز بكثير السلطة التي تتمتع بها الشرطة في التحقيقات الجنائية. وأشارت السيدة روبرتس إلى أن تعرض الأسر السوداء إلى رقابة الشرطة يعكس النمط العام الذي تتبعه الولايات إزاء الأسر التي تشكل هدفاً مناسباً للتدقيق والتحقيق وانتهاكات حقوق الإنسان للأطفال. ومع ذلك، وعلى الرغم من الالتزامات في مجال حقوق الإنسان والأدلة الدامغة على الاستهداف العنصري والأضرار الناجمة عن رقابة الشرطة للأسر، ظلت الولايات مترددة في التصدي لقمع الأطفال السود وأسرهم، مما يؤدي إلى إدامة انتهاكات حقوق الإنسان التي تؤذي الأطفال بدلاً من توفير الحماية لهم.

32- وناقش ستيفن درادينيا، وهو زميل سابق في برنامج الزمالات التابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، وناشط في مجال حقوق الإنسان من هولندا، القضية المتعلقة بإبعاد سبعة أطفال عن ذويهم في البلد. وأشار السيد درادينيا إلى أن السياسات والبرامج التي لا يتشرك السكان المنحدرون من أصل أفريقي في تصميمها أو تنفيذها تصورهم بالفعل على أنهم أقل شأناً وغير مسؤولين. وأوصى بتنفيذ برامج مستمرة لزيادة التوعية بنظام رعاية الطفل ومختلف المعايير، بما في ذلك المعايير المتعلقة بالانضباط والأبوة والأمومة، لملتمسي اللجوء وأسر اللاجئين والمهاجرين.

33- وأشارت سالومي مبوغوا، الرئيسة التنفيذية لمنظمة ((AkiDwA، وهي منظمة غير حكومية تركز على النساء المهاجرات في أيرلندا، إلى أن السكان المنحدرين من أصل أفريقي يعيشون في أيرلندا منذ القرن السادس عشر. وقد نشأ آلاف الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي الذين ولدوا في أيرلندا بين عامي 1950 و1970 في "دور الأمهات والأطفال" سيئة السمعة، مع إسقاط نسب آبائهم. ولا يزال هؤلاء الأطفال، الذين أصبحوا الآن بالغين، يبحثون عن أسرهم. وأشارت السيدة مبوغوا أيضاً إلى ارتفاع معدلات أطفال المهاجرين الأفريقيين الذين أخذتهم الدولة، وغالباً ما ينتمي هؤلاء الأطفال إلى أسر وحيدة الوالد تفتقر إلى الدعم المجتمعي وإلى المشورة والمعلومات المتعلقة بالقانون، وحقوق الوالدين، وكيفية عمل النظام القانوني. وواجه البعض صعوبات في زيارة أطفالهم الذين أُبعدوا عنهم إلى أسر حاضنة. ودعت إلى اتباع نهج يراعي الجوانب الثقافية لمختلف أساليب تربية الأطفال، وأشارت إلى الافتقار إلى مهنيين ومقدمي خدمات مؤهلين من الناحية الثقافية، قائلة إن الذين يتخذون قرارات مصيرية نيابة عن الأطفال غالباً ما يعكسون تحيزهم ونزعتهم الإثنية في عملية صنع القرار. وأشارت إلى أن ديناميات عمل المحاكم والمرشدين الاجتماعيين قد تزيد منع الآباء المهاجرين من ممارسة حقوقهم.

34- وخلال المناقشة، أشارت السيدة ماكدوغال إلى عمليات الإبعاد والاستيعاب القسري لأطفال الشعوب الأصلية، مشيرة إلى العديد من الحالات التي عالجتها لجنة القضاء على التمييز العنصري. وقد أورد ممثلو منظمات المجتمع المدني روايات شخصية عن مواجهاتهم مع نظام شرطة الأسرة، والصدمات الدائمة التي يتعرض لها الأطفال والآباء، واستعصاء وغموض العملية التي يتبعها في صنع القرار. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت البحوث وجود ترابط بين التمييز العنصري في نظام الشرطة والأنظمة المتعلقة بالأسرة في الولايات المتحدة. وشددت السيدة روبرتس على أهمية تفكيك نظام مراقبة الشرطة للأسر بوصفه هيكلاً تمييزياً عنصرياً لا يتمكن بصورة منهجية من تقديم الدعم الفعال للأطفال والأسر والمجتمعات المحلية، ولا سيما الأطفال المنحدرون من أصل أفريقي والشعوب الأصلية الذين تعرضوا إلى إرث طويل من الصدمات النفسية وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب هذا النظام. وأوصي بأن تتولى الأمم المتحدة إسداء المشورة بشكل أكبر بشأن نظام مراقبة الشرطة للأسر، وأن يتناول الفريق العامل مسألة الأنظمة المتعلقة بالأسرة خلال زيارة متابعة قُطرية إلى الولايات المتحدة.

35- وترأست السيدة داي حلقة النقاش الرابعة بشأن موضوع *"إقامة العدل والأطفال المنحدرون من أصل أفريقي"*. وأشارت رئيسة الفريق العامل، في ملاحظاتها الاستهلالية، إلى أن الدعوة العالمية إلى عدم التجريم هي من أفضل وسائل مراعاة المصالح الفضلى للأطفال المنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك عدم التجريم القائم على الهوية الإثنية. ودعا الفريق العامل إلى الوقوف دقيقة صمت بمناسبة الذكرى السنوية الثانية لمقتل جورج فلويد، والنظر في كيفية اتخاذ "الحماية" و"الحرية" و"الأمن" ذريعة في كثير من الأحيان لتعريض الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي للخطر بدلاً من حمايتهم. وتحدثت السيدة داي عن كيفية تأثر عملية صنع القرار فيما يتعلق بالأطفال والشباب المنحدرين من أصل أفريقي بالقوالب النمطية العنصرية السلبية للإجرام، والإدانة، والخطورة، بما في ذلك من جانب العاملين في النظام القانوني، مثل ضباط الشرطة والمدعين العامين والمحامين والقضاة[(10)]. وعلى الصعيد العالمي، لا يزال الأطفال المنحدرون من أصل أفريقي يعانون بشكل روتيني من هذه القوالب النمطية. ففي عام 2021، ركز الفريق العامل على قضية براين.ك، في سويسرا، كمثال مهم بشكل خاص. وقالت إن العديد من الأمثلة من الولايات المتحدة تعكس هذا الشعور بالقلق، بما في ذلك في قضية إيميت تيل (14 عاماً، الذي اتهم زورا بمغازلة امرأة بيضاء، فتعرض للتعذيب والقتل في ولاية ميسيسيبي في عام 1955)، وتريفون مارتن (17 عاماً، الذي قتل بالرصاص في عام 2012 أثناء سيره إلى المنزل على يد حارس أمن اشتبه فيه)، وتامير رايس (صبي يبلغ من العمر 12 عاماً قتلته الشرطة في عام 2014 بينما كان يلعب بمسدس لعبة في حديقة عامة). واعترفت السيدة داي بشجاعة دارنيلا فرايزر البالغة من العمر 17 عاماً التي صورت بالفيديو مقتل السيد فلويد، فأطلقت حملة عالمية من أجل العدالة العرقية.

36- وأشار كريس هينينغ، مدير مركز قضاء الأحداث بجامعة جورج تاون ومؤلف كتاب "غضب البراءة: كيف تجرم أمريكا الشباب السود"، إلى كيف أدى عمق التفاوتات العرقية في النظام القانوني إلى حرمان الأطفال السود من طفولتهم. وقال إن أول ظهور لضباط الشرطة في المدارس في الولايات المتحدة كان أثناء عملية الاندماج العرقي، في عام 1939، وقد أدى بشكل عكسي إلى ارتفاع معدل اعتقال الأطفال، بدلاً من زيادة الأمن. وبالمثل، وعلى الرغم من قلة الأطفال الذين يتورطون في جرائم العنف، إلا أن أسطورة "المفترس الخارق" التي انتشرت في تسعينات القرن المنصرم قد زادت استهداف الأطفال السود وأحياء السود وأدت إلى توسيع نطاق القوانين التي تحول الأطفال من محاكم الأحداث وتعرضهم لأحكام تفرض على البالغين. وعلى الرغم من أن الشباب من جميع الأعراق لديهم سلوكيات متهورة (وهي سمة معروفة من سمات نمو المراهقين)، فقد لاحظت السيدة هينينغ أن أعداداً غير متناسبة من الأطفال السود يعتقلون ويعاملون كبالغين. وأدت المواجهات مع الشرطة، بما في ذلك التوقيف بصورة منتظمة ومراقبة الأحياء، إلى عواقب قانونية مدمرة وصدمات نفسية للمراهقين المنحدرين من أصل أفريقي. كما تحدث الصدمات بشكل غير مباشر عندما يشهد الأطفال حالات استهداف السكان المنحدرين من أصل أفريقي. ويقتضي تحقيق الإنصاف التقليل إلى حد كبير من المواجهات مع أجهزة إنفاذ القانون، ومعالجة التحامل العنصري في المجتمع، ومعاملة جميع الأطفال معاملة متساوية، وحماية حقوق الإنسان الخاصة بهم على قدم المساواة.

37- وأشار بنيام مزمور، أحد أعضاء لجنة حقوق الطفل، إلى التمييز النظمي الذي يواجهه الأطفال المنحدرون من أصل أفريقي، وشدد على أهمية تجميع بيانات مصنفة، لأن المتوسطات الوطنية كثيراً ما تخفي التحديات والحقائق المتعلقة بالأطفال المنحدرين من أصل أفريقي. وأعربت اللجنة عن بالغ قلقها إزاء حالة حقوق الإنسان للأطفال المنحدرين من أصل أفريقي، ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم وقضاء الأحداث. وأشارت إلى أن معدلات وفيات الأطفال والأمهات لا تزال مرتفعة، ولا سيما بين الأطفال في الريف وأطفال الشعوب الأصلية والأطفال المنحدرين من أصل أفريقي.

(10) انظر A/74/274.

ولا تزال هناك تفاوتات عرقية كبيرة في الوصول بصورة هادفة إلى التعليم. كما أن عدم تسجيل الولادات وتدني تسجيل المواليد، وهو شاغل كبير فيما يتعلق بالأطفال المنحدرين من أصل أفريقي عموماً، يؤدي إلى زيادة خطر الاتجار ومواجهة نظام العدالة الجنائية، ومحدودية فرص الوصول إلى المساعدات الاجتماعية، وكثيراً ما يؤدي إلى عمليات لتحديد العمر تكون نتائجها سلبية بصورة غير متناسبة بالنسبة للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. ودعا السيد مزمور إلى اتباع أسلوب منهجي إزاء إلغاء التجريم على المخالفات البسيطة، وتنفيذ برامج التحويل قبل إلقاء القبض، ودراسة استخدام التكنولوجيا الرقمية مثل التعرّف على الأشخاص من سِمات وجوههم وتكنولوجيات التعلم الآلي، والاعتراف بأن التطبيق التمييزي للقانون، وليس القانون في حد ذاته، قد يؤدي إلى تمييز نظمي. وأوصت لجنة حقوق الطفل، في تعليقها العام رقم 24(2019)، بالتدخل المبكر واتباع نُهُج متعددة التخصصات ومراعية للأطفال. وأشار السيد مزمور إلى أن عدم ترك أي طفل خلف الركب يتطلب نقل قضايا الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي من الهامش إلى صميم المسائل المتعلقة بمجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وعدالة الأطفال، مشدداً على أن اتفاقية حقوق الطفل لا تطلب دون ذلك.

38- وناقشت ألكسندرا مونتغمري، مديرة البرامج في فرع منظمة العفو الدولية في البرازيل، أثر الاستخدام المفرط والتعسفي وغير المتناسب وغير القانوني للقوة ضد الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي من قِبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون في البرازيل، مشيرة في هذا الصدد إلى دور الفقر، وعدم الوصول إلى التعليم والصحة، والسجن، والعنف، والعنصرية الهيكلية في مجال السياسة. وتناولت حوادث العنف الأخيرة التي تورطت فيها الدولة في مجتمعات السود وأبلغت عن تبادل لإطلاق النار في الأحياء شاركت فيه طائرات مروحية، مشيرة إلى أن معظم الضحايا كانوا من الشبان السود. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عمليات قتل الأطفال خارج نطاق القضاء على أيدي الشرطة، والوحشية، واقتحام المنازل، والاستغلال الجنسي، وتعليق الخدمات الأساسية، تُرتكب في ظل الإفلات من العقاب ويتم التستر عليها بصورة منهجية. وأشارت إلى إمكانية كسر حلقة الإفلات من العقاب عن طريق تطبيق العدالة والجبر، فضلاً عن الآليات المستقلة للتحقيق والرصد والمساءلة.

39- وأشارت روبن ووكر ستيرلينغ من جامعة نورث وسترن بالولايات المتحدة إلى الأسس الاجتماعية والتاريخية التي تربط الأطفال السود بالإجرام. وعلى الرغم من أن نظام قضاء الأحداث في القرن التاسع عشر يعترف بأنه ينبغي معاملة الأطفال معاملة مختلفة عن البالغين، فإن هذا النموذج الأمثل لإعادة التأهيل كان مخصصاً للأطفال البيض. وكان ينظر إلى الأطفال السود على أنهم مستثنون من إمكانية التعافي وعوملوا بقسوة أكبر في إطار النظام القانوني الجنائي للبالغين. وفي أواخر القرن العشرين، روجت وسائل الإعلام معتقدات خاطئة عن التهديد الذي يشكله الشباب السود الذين جرى تصنيفهم بشكل غير متناسب على أنهم "مجرمون عنيفون". وأدت أسطورة "المفترس الخارق"، التي تتسم بعنصرية صريحة، إلى وضع تشريعات تسهل تحويل الشباب إلى محاكم البالغين. وأشارت إلى أن العدالة ينبغي أن تكون واحدة بالنسبة لجميع الأطفال، ولكن يتضاعف احتمال إلقاء القبض على الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي على الرغم من أنهم لا يرتكبون جرائم بمعدل أعلى. ودعت إلى إلغاء قوانين تحويل المتهمين، وإلغاء تجريم الجنح من قبيل سرقة المتاجر، وإعادة النظر في روايات الإعلام وتمثيله للأطفال السود كمجرمين، الأمر الذي لا يزال يُشكل التصورات بشأن خطورتهم.

40- وناقشت فيرين شيبرد، رئيسة لجنة القضاء على التمييز العنصري، المظالم الإدارية فيما يتعلق بقيام المدارس والوكالات العامة بمراقبة تصفيفات الشعر الطبيعي للأطفال المنحدرين من أصل أفريقي. وأشارت إلى أن المعاقبة على خيارات ثقافية مثل تصفيف الشعر تشكل ضرباً من التمييز العنصري، وتتعارض مع المادة 1 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وتعزز النظر إلى الأطفال السود على أنهم "آخرون"، وهذه طريقة أخرى للتعامل السلبي مع هوية السود.

وينبغي للمدافعين عن الحقوق الثقافية والأطفال أن يدرجوا مسألة احترام هذه الحقوق في عملهم، فضلاً عن الدعوة إلى وضع مناهج دراسية تركز على الكرامة للأطفال المنحدرين من أصل أفريقي. وأشارت إلى أن عدم الإنهاء الحقيقي للاستعمار في المجتمعات الاستعمارية السابقة والحالية، سيؤدي إلى استمرار الممارسات الجائرة التي تحرم الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي من حقوقهم الأساسية من جانب المسؤولين عن إقامة العدل والأوصياء على الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي، فضلاً عن المدارس.

41- وخلال المناقشة، دعت السيدة هينينغ إلى إجراء تغييرات على مهام الشرطة، وأشارت إلى أن الشرطة تُدعى إلى التدخل في مجالات، مثل الصحة العقلية، لم تُدرب أو تُجهز أو تُمنح ولاية للتعامل معها. وأشارت إلى البحوث التي تفيد بأن وجود أفرقة أمنية تابعة للشرطة في المدارس أضر بتهيئة بيئة تعليمية سليمة، وتسبب في زيادة الصدمة وتحويل الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي إلى نظام العدالة الجنائية، ولكنه لم يمنع عمليات إطلاق النار الجماعية. وشدد السيد مزمور على أهمية المساءلة والجبر وأشار إلى أن العرق ونوع الجنس والعمر والطبقة لا تزال العوامل الرئيسية لقتل الأطفال في الأحياء الفقيرة. وذكرت السيدة شيبرد أن دراسة التاريخ يجب أن تؤدي إلى معالجة جذور مزاعم تفوق البيض. وأشارت إلى أن التعليم يمكن أن يقلل من تأثير التصنيف العرقي على الصبيان السود، والتمييز بسبب تصفيف الشعر وغير ذلك من أشكال القمع المستمرة[11]. وسلط ممثلو المجتمع المدني من بنما الضوء على الشواغل التي أثيرت بشأن الحق في الهوية الثقافية، بما في ذلك التمييز بسبب تصفيف الشعر، وعرض الصور السلبية عن الأفريقيين وأفريقيا.

42- وترأست السيدة إيكيودوكو حلقة النقاش الخامسة بشأن موضوع "نحن التغيير الذي نصبو إليه!" الأطفال والشباب المنحدرون من أصل أفريقي، أنشطة الدفاع عن الحقوق"، وتحدثت عن الاحتفال بيوم أفريقيا وأقرت بأنه لا غنى عن أنشطة الدفاع عن الحقوق بأشكالهما المتنوعة من أجل حقوق الأطفال والشباب المنحدرين من أصل أفريقي. وشددت السيدة ناماكولا على أهمية أفريقيا باعتبارها الموطن الأيديولوجي لعمل الفريق العامل.

43- وناقشت جوان ن. سميث، مؤسسة منظمة "فتيات من أجل الإنصاف الجنساني"، الولايات المتحدة، أنشطة الدفاع عن الحقوق كمحفز، من منظور الناشطات من أصل أفريقي. وأشارت إلى أهمية بناء السلطة السياسية للشباب والالتقاء بهم. ومن الضروري تركيز احتياجات الفتيات والشباب السود غير المماثلين جنسانياً في عملية صنع السياسات من أجل مستقبل منصف عرقياً. وبالمقارنة مع نظيراتهن البيض، فإن الفتيات السود يخضعن لإجراءات التأديب في المدارس بنسبة 10 أضعاف، وتعليق الدراسة بنسبة 6 أضاف، والاعتقال بنسبة 4 أضعاف. ومع ذلك، فإن كل حركة ناجحة في التاريخ اعتمدت على الشباب. وكانت للمرأة السوداء دور محوري في إنشاء واستدامة حركة الحقوق المدنية في القرن العشرين في الولايات المتحدة. وأشارت إلى أن مصطلح "عدم القابلية للإصلاح"، يشكل الأساس لاحتجاز الأحداث، وهو مصطلح شامل يصف الطرق التي يقاوم بها الشباب "المعايير" العرقية والجنسانية ويدافعون بها عن أنفسهم وبقائهم. وأشارت إلى حالة مراهق سجن في بداية جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بسبب "عدم قابليته للإصلاح" لأنه لم يتمكن من مواكبة الدروس عبر الإنترنت[12]. وتدافع منظمة "فتيات من أجل الإنصاف الجنساني" عن سن تشريعات لإنهاء وصف الشباب بأنهم "غير قابلين للإصلاح" في محاكم الأسرة.

(11) انظر لجنة القضاء على التمييز العنصري، التوصية العامة رقم 36 (2020).

(12) انظر A/HRC/26/22، الفقرة 21.

44- وركزت راماتو بانغورا، المديرة التنفيذية لصندوق الابتكار في مجال حقوق الطفل، الولايات المتحدة، على المظاهر المختلفة والمتعددة الطبقات للقمع الهيكلي، مثل الاستعمار والتحامل الجنساني والعنف، بوصفها أسباباً جذرية لانتهاكات حقوق الطفل. وأشارت إلى أهمية التمويل المباشر للمشاريع التي تتم إدارتها وتصميمها وتمويلها بطرق يقودها الشباب. ويتطلب تفكيك العنصرية النظمية وقف تقديم التمويل لقضايا أحادية الموضوع بغية تحقيق أقصى قدر من المرونة وتوفير حلول شاملة للمشاكل التي تبدو مستعصية.

45- وقدمت عائشة يوسف، وهي سفيرة مبتدئة لمدينة نيويورك تبلغ من العمر 14 عاماً، تحليلاً متعدد الجوانب، مشيرة إلى أن النساء والفتيات السود يتلقين المساعدة في مرحلة متأخر مقارنة بضحايا الاتجار الآخرين، وغالباً ما يتعرضن لمزيد من الأذى بسبب سوء المعاملة في إطار النظام القضائي. وقالت إن أوجه الإجحاف في نظام العدالة قائمة على نوع الجنس والعنصرية. وطالبت العالم بأن يستمع حقاً إلى الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي، وأن يتخذ إجراءات لحماية مصالحهم الفضلى.

46- وتحدثت سوريل باينز، البالغة من العمر 17 عاماً، من بنما، عن التمييز العنصري في المدارس، بما في ذلك التنمر والتمييز بسبب التصفيف الطبيعي لشعرها. وتحدثت كجزء من حركة الشباب (Los Imparables)، التي تركز على الرياضة والحقوق النفسية والتعليمية والثقافية ومنع العنف في كولون، بنما. ودعت إلى زيادة الفرص المتاحة للأطفال والشباب المنحدرين من أصل أفريقي.

47- وتحدثت أكيو إلسا ويليامز، من مبادرة الشباب السود الموهوبين في ألمانيا، عن الاجتماع السنوي الوطني لمبادرة السود في ألمانيا، الذي يعقد سنوياً منذ حوالي 40 عاماً، وهو أكبر حدث لمجتمع السود في ألمانيا. وأشارت إلى أن اللقاءات الشبابية المنتظمة في ألمانيا منذ عام 2017 تسلط الضوء على تعرض السود والأفارقة والشتات الأفريقي لأشكال مماثلة من العنصرية المتجذرة في الموروثات والأفكار والأنظمة الاستعمارية والعنصرية نفسها. وقالت إن معالجة هذه التجارب الجماعية قد يؤدي إلى تمكن الشباب السوداء في أوروبا وتوحيد أصواتهم.

48- وترأس السيد راج الفريق المواضيعي السادس المعني بموضوع "الحرمان عبر الأجيال والعنصرية ضد السود: بناء الأصول من أجل تحقيق الحرية الاقتصادية والمالية للأطفال المنحدرين من أصل أفريقي"، الذي أشار إلى أهمية إجراء تحليل للجوانب العنصرية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة هادفة. وتشمل الأسس التاريخية للحرمان الاقتصادي فقدان القيمة الحالية للأصول بسبب مخلفات استرقاق الأفارقة والاتجار بهم، وفقدان الفرص عبر الأجيال، وعدم القدرة على التحرر الذاتي بسبب الهياكل والنظم، مع ما يترتب على ذلك من آثار ضارة على الصحة والتعليم والتنمية والفرص.

49- وأوضحت تانزيلا قمبراني حبيبة، وهي عضوة في الجمعية الإقليمية للسند، باكستان، أن مسألة الهوية مهمة لفهم كيفية عمل العنصرية والتمييز ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي، فضلاً عن الاستراتيجيات التي يعتمدها الأفراد والجماعات من تلك المجتمعات. وحتى في الحالات التي لا تكون فيها مسألة العرق مدونة في القانون، فإن التصنيفات العرقية تبني تسلسلات هرمية اجتماعية وتديم التمييز الاجتماعي. ويمكن أن يكون الاعتراف بالعنصرية التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي والمناقشات المفتوحة بشأنها نقطة تحول هامة فيما يتعلق بفرص الحياة للأطفال المنحدرين من أصل أفريقي في باكستان.

50- وأشار فيليب بينوندو، وهو معلم ومدافع عن حقوق الإنسان من الفلبين، إلى التصنيف المنهجي للأطفال المنحدرين من أصل أفريقي في آسيا على أنهم "آخرون". وظل هؤلاء الأطفال يواجهون الحرمان والحرمان الاجتماعي والاقتصادي والتهميش بسبب الوصم والتحامل والتحيز. وقد حُرم الأطفال الأمريكيون من أصل أفريقي من فرص تطوير المهارات وتقدير الذات. وتتسبب الإساءات والمضايقة والترويج للكراهية في التسرب من المدارس والبطالة والتشرد، مما يؤدي إلى حرمان الأجيال من الفرص والحقوق. وشدد على ضرورة إدماج العرق والهوية في المناهج التعليمية وتوسيع نطاق المناقشات بشأن العنصرية والوعي العنصري المهيمن.

51- وأشار عمر فريلا من منظمة الشتات الجماعي، الولايات المتحدة، إلى أن مجتمعات السود في جميع أنحاء العالم لديها باستمرار أدنى مستويات المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والصحية، التي تتراوح من ارتفاع معدلات الفقر والسجن والوفيات إلى التعرض بشكل أكبر لخطر التلوث والكوارث المناخية. وهذه التفاوتات موجودة داخل الدول وفيما بينها على حد سواء، وقد نشأت عن تجارة الرق التي دامت قروناً، والحقبة الاستعمارية اللاحقة التي بنت ثروة أوروبا ومستعمراتها الاستيطانية البيضاء في جميع أنحاء الأمريكيتين. ويمكن الوصول إلى اقتصاد متجدد يرتكز على المساواة العرقية والجنسانية عن طريق تطوير وتنمية تعاونيات سوداء تشمل كل الشتات الأفريقي. وأشار إلى تزايد الدعم المقدم للتعاونيات السوداء الرامي إلى التصدي للعزلة الاقتصادية التي تواجهها مجتمعات السود، واستنزاف ثروة السود التي تحدث بأشكال مختلفة منذ حقبة الاتجار بالأفارقة المستعبدين عبر المحيط الأطلسي. وقد استمرت تقاليد التعاونيات المتمثلة في الملكية والنهضة الجماعيتين في مجتمعات الشتات الأفريقي، حتى في إطار النموذج الاقتصادي السائد المتمثل في استخراج الموارد واستغلالها.

52- وخلال المناقشة، أشار ممثلو المجتمع المدني إلى مركزية الأراضي في الحوار بشأن الحرية الاقتصادية والجبر والعدالة والتحرير بشكل عام، مشيرين إلى أن ولايات جنوب الولايات المتحدة قامت بنزع ملكية الأراضي على الرغم من الضمانات المقدمة بمنح "40 فداناً وبغل واحد" بعد التحرر. وأشار آخرون إلى أن العدالة البيئية تؤثر تأثيراً كبيراً على الفرص والحريات الاقتصادية. وتحدثت السيدة شيبرد عن برنامج أنشطة العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، مشيرة إلى أهمية التوعية التاريخية الإلزامية بالمذابح العديدة التي ارتكبت ضد المنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك في تولسا بولاية أوكلاهوما في الولايات المتحدة الأمريكية، والتعويضات.

53- وترأست نائبة رئيسة الفريق العامل حلقة النقاش السابعة بشأن موضوع "إصلاح العالم من أجل مستقبل الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي". وشددت رئيسة الفريق العامل، في مقدمتها، على أن الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي يمنحون البشرية فرصة لتصحيح أخطاء الماضي. وقالت نائبة الرئيسة إن واجب العناية بالأجيال القادمة سيضع حداً للنظم والهياكل التي تديم التمييز العنصري وتبقي على الوضع السابق. إن الأخطاء التاريخية والمعاصرة – الاسترقاق والاستعمار والفصل العنصري والتمييز التي أدت إلى تجريد الآخرين من إنسانيتهم وتدهور أوضاعهم وحرمانهم – مورست مراراً وتكراراً على الأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي وكان لها تأثير تراكمي كبير. وأشارت إلى أن العدالة التعويضية واجب أخلاقي له آثار مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

54- وقادت شيرلي ويبر، أمينة ولاية كاليفورنيا، الولايات المتحدة، الجهود الرامية إلى تمرير مشروع قانون للتعويضات في كاليفورنيا، الولايات المتحدة، في عام 2020. وتم في إطار مشروع القانون إنشاء فرقة عمل لدراسة التعويضات وتوعية الجمهور وتقديم مقترحات. وأشارت إلى أن الهجوم العنصري الذي وقع في بوفالو بولاية نيويورك، الولايات المتحدة، يذكر بأن السكان المنحدرين من أصل أفريقي على الرغم من وصولهم إلى الولايات المتحدة قبل أكثر من 400 عام، لا يزال يُنظر إليهم على أنهم دخلاء يحاولون أخذ مكان الآخرين، وكأنه ليس لديهم مكان مستقل في أمريكا. وأشارت إلى أن إصلاح الضرر سيتطلب الكثير من الجهود والعمل من أجل تمكينهم من الوصول وضع سليم يتمثل في تحقيق المساواة مع ذوي الأصول الأوروبية الذين وجدوا الأفضلية في النظام الحالي واستفادوا منه.

55- وناقشت بريانا مور، من التحالف الوطني للسود من أجل الجبر في أمريكا وطالبة الدكتوراه في جامعة بنسلفانيا بالولايات المتحدة، مسألة الجبر من خلال تتبع مسارات أحفاد البيض والسود من الأشخاص الذين عاشوا تاريخياً في المزارع نفسها في جنوب الولايات المتحدة. وقدمت أبحاثاً موثقة من التاريخ المدوّن والشفوي لعائلتها على مدى خمسة أجيال، من حقبة العبودية إلى الوقت الحاضر. وقارنت هذا التاريخ بالثروة وبناء الثروة لدى مستعبدي عائلتها، وشمل البحث رجلين حصلا على شهادات طبية من جامعة بنسلفانيا في القرن التاسع عشر.

56- ودافع أولوفيمي و.تايوو، أستاذ الفلسفة المساعد في جامعة جورج تاون بالولايات المتحدة، ومؤلف كتاب *"إعادة النظر في جبر الضرر"*، عن اعتماد رؤية بناءة للجبر وربطه بالعدالة المناخية وتفكيك موروثات الأنشطة الاستخراجية والاستغلالية للموارد في حقبة الاستعمار والتجارة الثلاثية الأبعاد. وأشار في كتابه الأخير إلى الادعاءات بأن الجبر ينبغي أن ينظر إليه على أنه مشروع عالمي يركز على إعادة بناء النظام الاقتصادي والسياسي من أجل الوصول إلى مجتمع أكثر عدلاً، بما في ذلك عن طريق إعادة توزيع الثروة والسلطة.

57- وخلال المناقشة، أكدت السيدة داي أن الفريق العامل أيد خطة الجماعة الكاريبية المؤلفة من 10 نقاط للعدالة التعويضية، واتخاذ نهج شامل إزاء الأضرار المالية والإنمائية والنفسية المتصلة بالاستعمار، واسترقاق الأفريقيين والاتجار بهم، والعنصرية النظمية المستمرة. ودعت السيدة شيبرد إلى تنفيذ برنامج أنشطة العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وأشار متكلمون آخرون إلى ضرورة جبر الضرر من أجل تمكين الأطفال من تحقيق أحلامهم، وإصلاح الأثر النفسي والاجتماعي على أرواح السكان المنحدرين من أصل أفريقي وعقولهم.

خامساً- استنتاجات وتوصيات

58- كانت الدورة الثلاثون للفريق العامل أول دورة علنية يعقدها الفريق خارج جنيف، وأول دورة حضورية منذ بداية جائحة كوفيد-19. وقدم الفريق العامل الشكر للدول الأعضاء وممثلي المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني على مشاركتهم الفعالة في المناقشات.

ألف- الاستنتاجات

59- لا يزال الفريق العامل يشعر بالسخط إزاء استمرار حوادث العنف ذات الدوافع العنصرية ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وطالب بالمساءلة والعدالة. وجرت محادثات الفريق العامل بشأن حماية الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي في ظل العديد من الأعمال العنصرية والعنيفة المروعة، التي شملت:

(أ) في 14 أيار/مايو 2022 في بوفالو، نيويورك، الولايات المتحدة، أطلق أحد دعاة تفوق العرق الأبيض النار على 13 شخصاً في متجر، مما أسفر عن مقتل 10 أشخاص من أصل أفريقي وإصابة 3 آخرين؛

(ب) في 24 أيار/مايو 2022، قتل ما لا يقل عن 26 شخصاً في مداهمة للشرطة في ريو دي جانيرو، البرازيل. وكان معظم الضحايا الذين تم التعرف عليهم من الشباب المنحدرين من أصل أفريقي؛

(ج) في 24 أيار/مايو 2022، أقدم شاب يبلغ من العمر 18 عاماً مسلحاً بسلاح نصف آلي على قتل 19 طفلاً وشخصين بالغين في مدرسة روب الابتدائية في أوفالدي، تكساس، الولايات المتحدة؛

(د) في 24 مايو/أيار 2022 في سيرجيبي، البرازيل، تعرض رجل برازيلي من أصل أفريقي للتعذيب والقتل على أيدي أفراد من الشرطة احتجزوه قسراً في سيارة للشرطة وأطلقوا داخلها قنبلة غاز أدت إلى وفاته.

60- وخلال الدورة، أحيا الفريق العامل الذكرى السنوية الثانية لحادثة قتل جورج فلويد على أيدي الشرطة في الولايات المتحدة، التي صورتها بشجاعة السيدة فرايزر، وهي فتاة من أصل أفريقي تبلغ من العمر 17 عاماً، وأثارت احتجاجات عالمية مناهضة للعنصرية.

61- ويخلص الفريق العامل إلى أن التمييز العنصري، الناتج عن الموروثات التي لا تزال قائمة عقب استرقاق الأفريقيين والاتجار بهم، والاستعمار، والفصل العنصري والتفرِقَة العنصرية بعد الحقبة الاستعمارية، ولا يزال يلحق الضرر بالأطفال المنحدرين من أصل أفريقي. وقد أدت الأيديولوجيات التي قامت عليها العنصرية تجاه المنحدرين من أصل أفريقي، وتفوق البيض، والتقليل من شأن الروابط الأسرية، إلى هيكلة النظم القانونية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، يتمثل أحد الجوانب المهمة لتجربة المنحدرين من أصل أفريقي في الشتات العالمي في قيام النخبة السياسية البيضاء بمراقبة وتفكيك العلاقات الأسرية. وتم تمزيق الأسر المنحدرة من أصل أفريقي وتشتيتها بصورة مقننة إبان حقبة الاتجار على الصعيد العالمي بالأشخاص المستعبدين، والاتفاق الدولي على أن الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، بمن فيهم الأطفال، هم ممتلكات بموجب القانون يمكن الاتجار بهم وبيعهم. وشمل هذا التجريد التاريخي من الإنسانية للمنحدرين من أصل أفريقي بيعهم في مزادات علنية، والاغتصاب المنهجي، وتشغيل النساء في ظروف لاإنسانية أثناء الحمل وبعده، وتجريم الحمل والإنجاب. ودُعمت هذه الممارسات اللاإنسانية بتصورات وروايات عنصرية عن فرط الرغبة الجنسية لدى النساء المنحدرات من أصل أفريقي، ووصمهن بانعدام الأخلاق، ونزع الشرعية عن حقهن في رعاية أطفالهن وأسرهن.

62- ومثلما لاحظ الفريق العامل في عدة دول، فإن التفاوتات العرقية المستمرة في التدخلات في الشؤون الأسرية، بما في ذلك إبعاد الأطفال وإنهاء حقوق الوالدين، كثيراً ما تنطوي على اتخاذ قرارات ذات طابع ونتائج عنصرية. وأوجه الاتساق والتشابه في الأنظمة التي تستهدف الأسر المنحدرة من أصل أفريقي في الشتات تنبع من الجذور التاريخية المشتركة لاسترقاق الأفريقيين والاتجار بهم، والاستعمار، والبناء الاجتماعي العرقي الذي أفضى إلى مقبولية الفظائع العنصرية المستمرة.

63- إن الجذور التاريخية المشتركة للاستخدام العنصري للسلطة التقديرية في النظام القانوني الجنائي تكمن وراء العنصرية النظمية الموجودة في مختلف البلدان. وتاريخياً، فإن مصدر التسلسل الهرمي العنصري وشرعنة انتهاكات حقوق الإنسان للسكان المنحدرين من أصل أفريقي على الصعيد العالمي يكمن في موروث استرقاق الأفريقيين والاتجار بهم والاستعمار. وفي الوقت الراهن، تستخدم القوى العالمية تكتيكات وقوانين وآليات للعدالة الجنائية نشأت من هذا التاريخ، مثل تقديم المساعدة التقنية لبلدان الجنوب، ولكنها تتجاهل أو تنكر العنصرية النظمية والتفاوتات العرقية الراسخة في نظمها القانونية.

64- وفي جميع أنحاء الشتات، يتعرض الأطفال المنحدرون من أصل أفريقي إلى إجراءات الشرطة بصورة أشد، بما في ذلك زيادة الاعتقالات، والمراقبة من قِبل الشرطة، والتنميط العنصري، والتفتيش بصورة مهينة، والاستخدام المفرط للقوة. كما يواجهون نظام العدالة الجنائية بصورة غير متناسبة. وتؤثر القوالب النمطية العنصرية الزائفة للإجرام والمسؤولية والخطورة على عملية صنع القرار من جانب موظفي النظام القانوني، بما في ذلك أسطورة "المفترس الخارق" المسيئة بشكل خاص. وكثيراً ما تتجلى العنصرية النظمية في التناقض بين الأسلوب العقابي الذي يتعرض له الأطفال المنحدرون من أصل أفريقي والتركيز على مصلحة الطفل عند التعامل مع جنوح الأطفال البيض.

65- وفي جميع أنحاء الشتات، لم يؤد التدريب وإصلاح السياسات في مجال الأنظمة المتعلقة بالأسرة وقضاء الأحداث إلى وقف التجاوزات والانتهاكات المثبتة والمنهجية لحقوق الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي، بل تسبب في مفاقمة الأضرار والمخاطر. وتُعد برامج التدريب غير كافية إذا اقتصرت على إذكاء الوعي بدلاً من المطالبة بالتصدي للتحامل الفردي والحد منه بصورة قابلة للقياس.

66- والنظم القانونية لقضاء الأحداث تصدر أحكام السجن بصورة غير متناسبة بحق الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي، متجاهلة حقيقة أن سوء سلوك المراهقين هو سمة معروفة من سمات مرحلة الطفولة لا ينبغي المعاقبة عليها. وتظهر الأبحاث في مجال علم الأعصاب وسلوك المراهقين وعلم النفس أن النمو البشري الطبيعي ينطوي على مراحل نضج بدني وعاطفي متداخلة وغير متماثلة في مرحلة المراهقة.

67- ويلاحظ الفريق العامل، مشيراً إلى المناقشات التي أجراها في دورته الرابعة والعشرين وتقريره عن البيانات المتعلقة بالعدالة العرقية[13]، أن القيود وأوجه التحامل والتمييز في مجال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك تكنولوجيا التعرف على سمات الوجه لأغراض إنفاذ القانون، لها أثر سلبي على الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي، مما يشكل انتهاكاً لحقوقهم بموجب اتفاقية حقوق الطفل.

68- وتوجد صلات مهمة بين تسجيل المواليد وإقامة العدل والأطفال المنحدرين من أصل أفريقي. وتؤدي عمليات تحديد العمر غير الدقيقة وتقدير العمر على أساس المظهر الجسدي إلى نتائج تعسفية بشكل غير متناسب بالنسبة للأطفال المنحدرين من أصل أفريقي.

69- وعلى الرغم من أن تعدد المعارف عامل رئيسي لنمو الأطفال بنجاح، فإن الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي كثيراً ما يكتسبون معارف تتعلق أساساً بالوضع الراهن، وثقافة التبعية، ووضع أقل في التسلسل الهرمي العرقي. والتعليم هو أحد أدوات التمييز العنصري النظمي الذي يجب إعادة النظر فيه إذا أريد تفكيك العنصرية النظمية والتحامل والتمييز.

70- ويواجه الأطفال المنحدرون من أصل أفريقي حواجز ذات طابع عنصري تمنع تحقيق مصالحهم الفضلى، مما يعوق تحقيق إمكاناتهن الكاملة. وتؤدي هذه الحواجز، في جملة أمور، إلى انتقال الفقر والإجهاد الناجم عن الصدمات النفسية بين الأجيال، وعدم الوصول إلى أعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه، والتجريم على أساس الهوية. وبالنسبة للأطفال المنحدرين من أصل أفريقي، كثيراً ما تسود القوالب النمطية العنصرية السلبية مع تقدمهم في السن، مما يحرمهم من الحماية النظمية المتاحة للأطفال.

71- وأدت جائحة كوفيد-19 إلى عكس اتجاه المكاسب التي تحققت في مجال الصحة والتعليم والتحول الاقتصادي للأطفال، مع تأثير غير متناسب على حقوق الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي ومصالحهم الفضلى.

72- ويتعرض الأطفال المنحدرون من أصل أفريقي للمضايقة بسبب تصفيفات الشعر والكلام واللهجة واللغة والمظهر والهوايات، في الأماكن التي تهدف إلى تعزيز ودعم نموهم، مما يضر باحترامهم لذاتهم وإعمال حقوقهم. والمعاقبة على اختلاف مظهر الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي وأعرافهم الثقافية وأسلوب حياتهم يشكل ضرباً من التمييز العنصري.

73- والأطفال المنحدرون من أصل أفريقي يختلفون في درجات لون البشرة ولا يشكلون مجموعة متجانسة. ويواجهون التمييز في إطار هذا التنوع على أساس هوياتهم المتعددة، بما في ذلك العرق والإثنية ونوع الجنس والتوجه الجنسي والإعاقة والطبقة الاجتماعية والطائفة والدين وغير ذلك من العوامل. فعلى سبيل المثال، تتعرض المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى من الأطفال والشباب المنحدرين من أصل أفريقي لأشكال متعددة من التمييز في المجتمع بشكل عام وفي مجتمعاتهم المحلية.

(13) A/HRC/42/59.

74- وتكون التحديات المتميزة التي يواجهها الأطفال المنحدرون من أصـــل أفريقي غير مرئية في الدول التي تفتقر إلى بيانات مصنفة على أساس أثني.

75- ويسلم الفريق العامل بالدور الذي لا غنى عنه لمختلف الأنشطة المتعلقة بالدفاع عن الحقوق الأطفال المنحدرين من أصـــل أفريقي. والأطفال المنحدرون من أصـــل أفريقي على دراية بمصـــالحهم الفضلى. ويعيد الأطفال المنحدرون من أصل أفريقي صياغة خطط التغيير عن طريق الفن والموسيقى والأدب والقيادة.

76- وتُعد العدالة التعويضـــية وســـيلة وغاية لبقاء الأطفال المنحدرين من أصـــل أفريقي ونمائهم وحمايتهم ومشاركتهم. وتقع أنشطة الدعوة والتوعية وجمع المعلومات ونشرها بشأن جبر الأضرار في صـــميم ولاية الفريق العامل، الذي يواصـــل تركيز الاهتمام وإعادة تركيزه على الجبر. وفي الدورة الثامنة عشرة للفريق العامل، المعقودة في جنيف في الفترة من 11 إلى 15 نيسان/أبريل 2016، دعم الفريق في إطار الدعوة وتنفيذ ولايته، خطة الجماعة الكاريبية المؤلفة من 10 نقاط بشأن العدالة التعويضية. ورأى أن جبر الأضرار مسألة ضرورية، بالنظر إلى السياسات والممارسات المجحفة التي تعرض لها الســـكان المنحدرون من أصـــل أفريقي على مدى قرون. وقد تتخذ هذه الســـياســـات والممارســـات أشـــكالاً مختلفة تبعاً لســـياق كل بلد وحالة، لكنها تســـتند باســـتمرار إلى آراء المجتمع، وتصـــميمه، والتشاور والمشاركة.

باء- التوصيات

77- ينبغي تشجيع الحركات والمبادرات المناهضة للعنصرية التي يقودها شباب منحدرون من أصل أفريقي ودعمها وحمايتها.

78- وينبغي وضع السياسات التي تؤثر على الأطفال والشباب المنحدرين من أصل أفريقي بمشاركتهم والعمل على إدماجهم.

79- وينبغي للدول أن تقلل قدر الإمكان من أثر الشـــرطة في حياة الأطفال المنحدرين من أصـــل أفريقي، بما في ذلك عن طريق اعتماد نهج عام إزاء الســـلامة العامة يوفر، في جملة أمور، ضـــمانات ضـــد التمييز في نظام العدالة الجنائية، باســـتخدام التفاوتات العرقية القائمة كدليل للعمل، ويحمي بدقة إجراء تحقيقات نزيهة، ويحترم افتراض البراءة وافتراض صحة وثائق تسجيل المواليد أو السن، ويستخدم أطر العدالة التعويضية التي تعطي الأولوية للتعافي والتفاهم والإنصاف.

80- ويجب على الدول أن تتجنب معاقبة المراهقين تحت ســـتار المعاقبة على الإجرام أو ســـوء السلوك. وبموجب اتفاقية حقوق الطفل، ينبغي دعم نماء الطفل، ويجب أن تسترشد الشرطة والمدعون العامون والقضاة في عملية صنع القرار بإيلاء الاعتبار بشكل واضح لمسألة اندفاع المراهقين وعدم تقديرهم للعواقب على الأمد الطويل وتهورهم. ويجب أن يكون تدخل الدولة، إن وجد، مراعياً للأطفال، ومدعوماً من جانب الأسر والمجتمعات المحلية، ومراعياً للصدمات النفسية ومتعدد التخصصات.

81- ويشـير الفريق العامل إلى توصـياته السـابقة الموجهة إلى الدول الأعضـاء ويشـجعها على الاستثمار في جمع البيانات المصنفة اثنياً والإبلاغ عنها من أجل التوصل إلى فهم أفضل لمدى تعقيد وحجم التحديات التي يواجهها الأطفال المنحدرون من أصل أفريقي، والاسترشاد بها في وضع سياسات تحويلية وشاملة.

82- وينبغي للدول أن تكفل حماية الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي من التمييز العنصري المباشر أو غير المباشر، والوصم، والعنف النفسي والبدني، والتنمر. ويجب على الدول أن تكفل تعلم الطلاب في بيئات خالية من العنصرية والسلوكيات العدائية من جانب المعلمين والأقران. وتُعد القوالب النمطية والصور العنصرية السلبية في المواد التعليمية المثال الملموس على العنصرية النظمية. ويلزم تحقيق المساواة في الوصول إلى التعليم الجيد على جميع المستويات، واحترام الفروق في التعلم، ونتائج التحصيل المتساوية.

83- وينبغي للدول أن تنقح وتطور مناهج دراسية ومواد تعليمية محددة تحترم التاريخ وتعترف به، بما في ذلك تاريخ الاسترقاق، والاتجار بالأفريقيين المستعبدين، ومساهمات السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وينبغي إدماج هذه المناهج الدراسية في التعليم الرسمي وغير الرسمي على مستويات الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي والثانوي وما بعد الثانوي وتعليم الكبار. وينبغي أن تتاح الفرصة للسكان المنحدرين من أصل أفريقي للإسهام في وضع هذه المناهج. وينبغي للمعلمين وواضعي السياسات والشركاء في التنمية ومقدمي التعليم من القطاع الخاص أن يعيدوا صياغة المناهج والمواد التعليمية وتنقيحها وتقديم الدعم للمعلمين على نحو يعكس مساهمة السكان المنحدرين من أصل أفريقي ويكفل إيجاد بيئة تعلم شاملة وإيجابية. وتُحث الدول بقوة على توفير الربط بشبكة الإنترنت والحواسيب والأجهزة ذات الصلة في المدارس ومؤسسات التعليم التي تفتقر إلى هذه الأجهزة.

84- وينبغي للدول أن تعترف بتمايز الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي وتعززه، بما في ذلك طريقة تصفيف الشعر وغير ذلك من أشكال التعبير عن هويتهم العرقية والثقافية مثل اللباس واللغة والموسيقى. ويمكن تعزيز السياسات والممارسات الشاملة عن طريق المشاركة الفعالة للسكان المنحدرين من أصل أفريقي.

85- وينبغي الاستعاضة عن مراقبة الشرطة للأسر بتدخلات قائمة على الرعاية تدعم الوالدين وروابط القرابة والمجتمعات المحلية وتعترف بالتزام الدول بدعم لم شمل الأسر.

86- وينبغي للدول أن تعترف بالتزامها بدعم حق الأطفال في الحياة الأسرية مع والديهم بموجب اتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك عن طريق الحفاظ على هيكل الأسرة أو بذل جهود مخلصة لجمع شمل الأسر المشتتة بموجب إجراءات قانونية أو باسم حماية الطفل، ولا سيما عندما يتعلق الأمر باختلافات ثقافية أو تعليمية. وينبغي أن تتاح للآباء الذين يخضعون لتحقيقات أو في حالات إبعاد الأطفال أو إنهاء حقوق الأبوة، إمكانية توكيل محام مستقل ومؤهل ثقافياً من بداية التواصل مع موظفي الدولة. وينبغي كأمر طبيعي في هذه الحالات أن يُوفر للأطفال المنحدرين من أصل أفريقي أوصياء قانونيين مؤهلين ثقافياً ينتمون إلى ثقافتهم. ويجب أن تكون سياسات المراجعة الفورية لقرارات الإبعاد، بما في ذلك جلسات الاستماع، علنية ومتاحة بجميع اللغات. ويجب أن توجد تدابير واضحة متاحة للأسر بشأن إعادة الأطفال الذين تم إبعادهم.

87- وينبغي للدول أن تجمع البيانات وتحللها بانتظام وأن تجري عمليات مراجعة بشأن المساواة العرقية وتقييمات للأثر تدرس استخدام السلطة التقديرية ودور العنصرية النظمية في العمل الروتيني للنظم التي تؤثر على الأطفال، بما في ذلك في النظام القانوني للأحداث والأنظمة المتعلقة بالأسرة.

88- وينبغي للدول أن تغلق السبل المفضية إلى نظام قضاء الأحداث عن طريق إلغاء تجريم المخالفات البسيطة، بما فيها الجنح، فضلاً عن الانتهاكات من قبيل التغيب عن المدرسة دون إذن، والهروب، وعدم القابلية للإصلاح، والتسول، والتعدي، التي تنجم عن الفقر والتشرد والعنف الأسري والمراهقة.

89- وينبغي النظر في مدى توافر إمكانية التحويل قبل الاعتقال وبدائل السجن لضمان ألا يؤدي استخدام السلطة التقديرية إلى تيسير حدوث تفاوتات أو تمييز على أساس إثني. وينبغي أن تؤدي برامج التحويل إلى إغلاق ملف القضية بشكل قطعي ونهائي واعتبار هذه الترتيبات غير جنائية.

90- وفي الحالات التي لا يمكن فيها إثبات أن الأطفال تجاوزوا الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية، يحق لهم الاستفادة من تفسير الشك لصالحهم وينبغي ألا يتحملوا المسؤولية الجنائية. وفي حال عدم وجود ما يثبت السن (شهادة الميلاد مثلاً)، ينبغي للسلطة أن تقبل الوثائق المتاحة، مثل الإخطار بالولادة، ومقتطفات سجلات المواليد، ووثائق التعميد أو ما يقابلها أو التقارير الدراسية. وينبغي اعتبار الوثائق صحيحة ما لم يكن هناك ما يثبت العكس.

91- وينبغي إعادة النظر باستمرار في تطبيق نهج "عدم التسامح" ومبدأ العقوبات بعد الجريمة الثالثة، والحكم الإلزامي، والمحاكمة في محاكم البالغين والتدابير الأخرى ذات الطابع العقابي في المقام الأول لتحديد ما إذا كانت تتيح أو تمنع استخدام السلطة التقديرية بطريقة تنطوي على تحامل عنصري.

92- وينبغي للدول أن تنظم بعناية استخدام أدوات إدارة المخاطر، والتعرف على سمات الوجه، والمراقبة وتقنيات الذكاء الاصطناعي الأخرى، فضلاً عن المخاطر التي تنطوي على التنميط الخاطئ للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي على أساس العرق. ويجب على الدول التأكد من أن تقييمات المخاطر لا تتضمن بيانات من أنظمة إنفاذ القانون والعدالة التي تعود إلى حقبة كان فيها التحامل العرقي جزءاً لا يتجزأ من السياسة والممارسة.

93- ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل هادف، يجب أن يعترف التحليل القائم على العرق بالأسس التاريخية للحرمان الاقتصادي، وفقدان قيمة الأصول في الوقت الراهن بسبب الاسترقاق، وضياع الفرص عبر الأجيال، والاستغلال المعاصر، وعدم القدرة على التمكين الذاتي بسبب الهياكل والأنظمة التي لها آثار سلبية وضارة على الصحة والتعليم والتنمية والفرص.

94- وينبغي للدول أن تلغي القوانين التمييزية التي تقيد حق التحكم في الجسد والوصول إلى الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقات المنحدرات من أصل أفريقي، وأن تعترف بالأثر المتباين لهذه السياسات القائمة على العرق. ويجب توحيد تقديم الخدمات عالية الجودة على أساس النماذج المناسبة ثقافياً.

95- وينبغي لجميع الاستراتيجيات الهادفة إلى "إعادة البناء بشكل أفضل" بعد جائحة كوفيد-19 أن تعالج على وجه التحديد حالة الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي، الذين غالباً ما يكونون من أكثر الفئات تعرضاً للإهمال.

96- وينبغي أن يكون جبر الأضرار مدعوماً بضمانات إجرائية، بما في ذلك مشاركة السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في خطة العدالة التعويضية المكونة من عشر نقاط التي اعتمدتها الجماعة الكاريبية، وعلى وجه الخصوص، الاعتراف بالانتهاكات السابقة والحالية المرتكبة ضد الأطفال والمنحدرين من أصل أفريقي والاعتذار عنها، ورد الحقوق المادية، وإعادة الممتلكات والأعمال الفنية، ومراجعة القوانين والسياسات والبرامج والإجراءات كأساس لضمان تحقيق العدالة التعويضية. وينبغي أن تُصاغ التعويضات بطريقة يحددها المنحدرون من أصل أفريقي.

97- وينبغي للدول أن تعطي الأولوية لمبادرات التنمية الاقتصادية الشاملة والمتكاملة والكلية التي: (أ) تركز على إدراج الفئات المهمشة في هيكل الإدارة وتطوير المشاريع؛ (ب) الاستثمار في تطوير التعاونيات في مجتمعات المنحدرين من أصل أفريقي؛ (ج) تيسير تبادل المعلومات والموارد التي تجعل هذه التعاونيات أكثر استدامة وقدرة على إدرار الدخل للأعضاء والمجتمعات المحلية؛ (د) تعزيز التضامن بين المنحدرين من أصل أفريقي وغيرهم من مجتمعات الأقليات. ويجب أن تتضمن هذه الجهود أيضاً مسؤولية الشركات.

98- **وينبغي للمنظمات الدولية والدول أن تتخذ مبادرات، بما في ذلك تقديم المنح الدراسية وبرامج الزمالة، من أجل بناء قدرات الأطفال والشباب المنحدرين من أصل أفريقي الذين يتلقون الدعم عن طريق القنوات الرسمية وغير الرسمية. ويجب بذل جهود خاصة للتأكد من أن هذه المبادرات لا تديم العنصرية النظمية بسبب عدم التصدي لأوجه التحامل السائدة في الثقافة المؤسسية والحد منها.**

99- **وينبغي للدول أن تدرك أهمية حقوق الإنسان للأطفال المنحدرين من أصل أفريقي وكفالة حمايتها وتعزيزها، ولا سيما في مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي واحترامها على نحو تام.**

Annex

List of participants at the thirtieth session

A. Members of the Working Group

Dominique Day, Miriam Ekiudoko, Catherine Namakula, Sushil Raj, Barbara Reynolds

B. Member States

Barbados, Guyana, Lesotho, Mauritania, Mexico, Morocco, Russian Federation, South Africa, Switzerland, United States of America

C. International and regional organizations

United Nations Population Fund; UNICEF, UN Women

D. Non-governmental organizations in consultative status with the Economic and Social Council

Human Rights Watch, Congressional Black Caucus Institute, Athletes United for Peace, International Association Against Torture, International Planned Parenthood Federation

E. Non-governmental organizations not in consultative status with the Economic and Social Council

Congressional Black Caucus Institute, NGO Athletes United for Peace, Southern Poverty Law Center, National Birth Equity Collaborative, International Association Against Torture, ECLA-ADLA/African Descent Lutheran Association, Spain/Panama Afro Diccionario, Hijas de Alkebulan, Comite Anti racista de los Movimientos Sociales Afropanamenos, La Colmena NYC, Uganda Diaspora Europe, The Daniel Initiative, IPPF/International Planned Parenthood Federation; Programs for AfroResistance in NY, Parents Supporting Parents NY, NYS Indigent Legal Service, JMacForFamilies, AJESH Cameroon, College of Staten Island.

F. Others

New York City Mayor’s Office of International Affairs

G. Panellists and presenters

H.E. Mia Mottley, Prime Minister of Barbados; Mr. Craig Mokhiber, Director OHCHR-NY; Nafissatou Diop, Chief, Gender and Human Rights Branch, UNFPA; Dr. Joia Crear-Perry, National Birth Equity Collaborative (USA); Sam Agbo, Senior Health Advisor DfID; Dr. Robert Carter, USA; Dr. Cream Wright, Managing Director Redi4Change; Danielle Audrey Isler, Maison des Savoirs Noirs; Charo Mina Rojas, Colombia; Ms. Dorothy Roberts, USA; Stephen Dradenya, the Netherlands; Salome Mbugua, Akina Dada Wa Africa; Prof. Verene Shepherd, Chairperson, Committee on the Elimination of Racial Discrimination; Benyam Mezmur, Member of Committee on the Rights of the Child; Alexandra Montgomery, Director of Programmes Amnesty International, Brazil; Prof. Robin Walker Sterling, Professor, North Western University; Joanne N. Smith, President and CEO, Girls for Gender Equality; Dr. Ramatu Bangura, Director, Children’s Rights Innovation fund; Aisha Yusuf, NYC Junior Ambassador alumna, Liberty Avenue Middle School; Youssouf Simba Diakite, Co-founder, co-chair African Diaspora Youth Forum in Europe ADYFE; Sorel Baines

(Panama), Colon, Panama; Akeyo Elsa Williams, “Young Gifted Black”, ISD; Tanzila Qambrani Habiba, PPP MPA Sindh; Phillip Binondo, Educator & Human Rights Activist, De La Salle University Philippines; Omar Freilla, Echoing Green; Shirley Weber, California Secretary of State; Breanna Moore, N’COBRA; Dr. Olufemi O. Taiwo, USA; Amock Alikuleti, Senior Fellow of the OHCHR Fellowship Programme for People of African Descent.